الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

1 **محرم** 1439 –21 **سبتمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان في العالم	15

"بن بريق" لـ(عاجل): قضية "ندى" منظورة بالمحاكم

فتاة في بيشة تهرب إلى مركز "إيواء" بسبب والدها

المصدر: جريدة عاجل الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م
http://www.ajel.sa/local/1947576

أبها

سامية البريدي

تعرضت فتاة في بيشة تدعى "ندى"، للعنف من قبل والدها بعد انفصالها عن زوجها.

بدأت قصة معاناتها منذ طلاقها من زوجها رجل الأعمال تحت ضغط والدها، الذي مارس عديدًا من أساليب العنف والحبس والضرب عليها، بل وهددها بأخذ ابنها الوحيد وتسليمه لطليقها وحرمانها من حقوقها، ما سبب لها حالة نفسية سيئة، وجعلها تتواصل مع "حقوق الإنسان" بمنطقة عسير لإنقاذها.

وبالفعل استجابت هيئة "حقوق الإنسان"، وقامت بدورها وبحمايتها وإخراجها من بيت والدها وإيوائها بدار الإيواء بـ"بيشة"، بعد التأكد من صحة أقوالها، وقد أقامت الفتاة دعوى قضائية على والدها، حيث ما زالت القضية منظورة بالمحاكم.

وتواصلت "عاجل" مع مدير هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير محمد بن بريق، حيث قال: "إن قضية فتاة بيشة ندى لدينا، لأن تسلط والداها واضطهادها كان سببًا في نقلها من بيت والدها إلى دار الإيواء، وقد تدخلت أيضًا الجهات الرسمية في بيشة لحماية الفتاة."

وأكّد "بن بريق" أن والدي الفتاة كانا يمارسان معها العنف والاضطهاد وحرمانها من حقوقها. مضيفًا "تعجبنا أن أب وأم يصدر منهما مثل هذه الأمور تجاه ابنتهما، وقد تابعنا موضوعها مع الجهات المعنية حتى توصلنا إلى اتفاقيه مع والداها أن تبقى مع طفلها وأن تعيش بمنزل عماتها وعمها، وبالفعل انتقلت إلى منزلهم ولكن لم يتم الالتزام بالاتفاقية من قبل والدها، حيث حدثت لها بعض المضايقات ومن ثم تمت إعادتها مرة أخرى لدار الحماية."

وبيّن بن بريق أن الفتاة أشارت إلى أن والداها كان سببًا في انفصالها عن زوجها، قائلًا: "لكننا لا يمكننا أن نتحقق من هذا الأمر وقضيتها بالمحكمة، ووالدها يتهرب من الحضور بالمحكمة، وأعطى موعدًا آخر من أجل حل القضية وحضانة الطفل.

ونحن في هيئه حقوق الانسان متابعين قضيتها أولًا بأول، وقد كانت الفترة الماضية قد تعرضت لحالة نفسية صعبة، وكان يصدر منها بعض التصرفات الغريبة، والتي تدلّ على خوفها الشديد من فقدان طفلها، إلى أن قامت دار الإيوان باحتوائها ومعالجتها من الصدمات النفسية عبر أخصائي نفسي."

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الداخلية»: انخفاض الجريمة 4 في المئة.. ومكة المكرمة والرياض تتصدران المناطق

المصدر: جريدة الحياة الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24176591

الرياض - أبكر الشريف

أعلنت وزارة الداخلية السعودية انخفاض معدل الجريمة في المملكة أربعة في المئة عن العام الماضي، مشددة على أن 75 في المئة من الجرائم تأتي من أربع مناطق محددة، وسجل في العام الماضي تشكيل أكثر من 268 عصابة تقوم بالأعمال الإجرامية، أكثرها كان في الرياض، ثم مكة المكرمة، والمدينة المنورة، فيما أقدم أفراد كل عصابة على نحو 100 جريمة.

وأوضح المتحدث الأمني لوزارة الداخلية اللواء منصور التركي، في إعلان لمؤشرات الجريمة في المملكة لعام 1437هـ، أن إجمالي الجرائم الجنائية التي باشرها رجال الشرطة في أنحاء المملكة كافة، خلال العام نفسه، بلغت 149,781 جريمة.

وأكد، خلال المؤتمر الصحافي، الذي عقد بنادي ضباط قوى الأمن الداخلي بالرياض، أمس، أن أبرز الجرائم الجنائية تتمثل بجرائم الاعتداء على النفس، وما دون النفس، إضافة إلى جرائم الاعتداء على الأموال، والمسكرات، والجرائم الأخلاقية، والمخدرات، التي ضبطت من رجال الشرطة، وسلسلة من جرائم أخرى، شملت التزييف، والتزوير، وانتحال الشخصية. وأفاد التركي بأن الجرائم في منطقة الباحة بلغت 774,19 جريمة، تليها منطقة المدينة المنورة بـ755,27 جريمة، ثم منطقة مكة المكرمة 592,5 جريمة، ثم جازان بمعدل 487,82 جريمة، لافتاً الانتباه إلى أنه في المدينة المنورة نفسها ترتفع معدلات الجريمة بالنسبة لمناطق المملكة، ومحافظة ينبع تعد من أكثر المحافظات ارتفاعاً في معدلات الجريمة، كذلك الحال بالنظر إلى منطقة مكة المكرمة فإن معدلات الجريمة ترتفع في العاصمة المقدسة، إضافة إلى محافظتي جدة والطائف، إذ تعد الطائف من المحافظات التي تشهد معدلات عالية من الجرائم.

وأوضح أن جرائم الاعتداء على النفس تصنف بسبعة أنواع، مشيراً إلى أن مجموع جرائم الاعتداء على النفس بالمملكة بلغ 42206 جريمة عام 1437هـ، بانخفاض 8,7 في المئة عن مثيلتها عام 1436هـ، فيما بلغت معدلاتها 130,88 جريمة لكل 100 ألف من السكان.

وأكد التركي أن الاعتداء والمضاربة تعد من ضمن جرائم الاعتداء على النفس، وتمثل أكثر من النصف بحوالى 53,2 من جميع جرائم الاعتداء على النفس، مبيناً أن هذه النسبة انخفضت خلال العام نفسه 14,4 في المئة، إذ يبلغ معدلها 69,5 جريمة لكل 100 ألف من السكان، وجرائم القتل العمد تمثل حوالى 0,8 في المئة من نسبة جرائم الاعتداء على النفس، إذ شهدت ارتفاعاً بـ3,3 في المئة خلال عام 1437هـ، ومعدلها يصل 1,1 لكل 100 ألف من السكان وهو مقارب جداً، وليس بعيد عن المعدل الذي تحدثنا عنه العام الماضي.

وأفاد بأن جرائم إطلاق النار بلغت نسبتها 6,2 في المئة من جرائم الاعتداء على النفس، ومنخفضة بنسبة 16,1 في المئة عن مثيلتها في 1436هـ، فيما بلغ معدلها خلال 1437هـ نحو 8,2 جريمة لكل 100 ألف من السكان، في حين مثلت جرائم الطعن ثلاثة في المئة بانخفاض 7,5 عن عام 1436هـ، إذ بالغ معدلها 3,9 لكل 100ألف من السكان، إضافة إلى أن جرائم التهديد ومحاولة القتل مثلت 9,4 في المئة من الجرائم الاعتداء على النفس بانخفاض 12 في المئة، وبلغ معدلها لكل 100ألف من السكان بنسبة 12,3 جريمة، أما جرائم محاولة الانتحار بلغت نسبتها ثلاثة في المئة من جرائم الاعتداء على النفس بارتفاع 2,6 في المئة عن مثيلتها عام 1436هـ، ومعدلها بلغ 3,9 جريمة لكل 100 ألف من السكان.

وأبان أن جرائم محاولة الخطف مثلت 0,8 في المئة من جميع جرائم الاعتداء على النفس بتغير زيادة 11,9 في المئة عن مثيلتها في عام 1436هـ، فيما بلغ معدلها جريمة واحدة لكل 100 ألف من السكان.

وأوضح اللواء التركي أن نسبة الجرائم التي باشرتها الشرطة في جميع مناطق ومحافظات ومراكز المملكة من جرائم الاعتداء على النفس وما دون النفس وجرائم الاعتداء على الأموال بلغت أكثر من 60 في المئة من جميع مجموع الجرائم، مؤكداً أن إجمالي هذه الجرائم في المملكة لعام 1437هـ شهدت انخفاضاً بنسبة 4.5 في المئة عن مثيلاتها في عام 1436هـ، مشيراً إلى أن هذا الانخفاض يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض جرائم الاعتداء على النفس، والجرائم الأخلاقية والجرائم الأخرى التي تشمل التزييف والتزوير وضبط المخدرات.

وأفاد بأن المعدلات العامة للجريمة في المملكة بلغ تقريباً 464,46 لكل 100 ألف من السكان في المملكة، لافتاً الانتباه إلى أن هذا المعيار مهم خلال مقارنة الجرائم في المملكة مع مثيلاتها في دول العالم المختلفة، وذلك بالنظر إلى توزيع الجرائم في المملكة خلال هذا العام.

بيشة الأعلى في جرائم القتل

>أشار المتحدث الأمني لوزارة الداخلية اللواء منصور التركي إلى أن مناطق جيزان، والمدينة المنورة، ومكة المكرمة، والباحة سجلت أعلى معدل من الجرائم مقارنة بعدد السكان، إذ إن النسبة الكبرى من الجرائم تقع في مناطق مكة المكرمة، والرياض، والمدينة المنورة، والمنطقة الشرقية، بأكثر من 75 في المئة من الجرائم في المملكة، مشيراً إلى أن معدلات الجريمة ترتفع في هذه المناطق الأربع نسبة للأعداد الفعلية أو الوزن الفعلي للجرائم مقارنة بعدد السكان.

وقال التركي: «إنه باستعراض توزيع الجرائم على مناطق المملكة نلاحظ أن مناطق المدينة المنورة، ومكة المكرمة، والباحة، والجوف، تمثل أعلى معدلات في جرائم الاعتداء على النفس من المعدل العام للمملكة، الذي بلغ 130,88 جريمة لكل 100 ألف من السكان.

وأكد أن هذه المناطق سجلت معدلات أعلى من المعدل العام على خلاف بقية المناطق التي تمثل معدلات منخفضة عن المعدل العام في المملكة، مبيناً أن جرائم الاعتداء على الأموال مؤلفة من جرائم عدة بلغت 49068 جريمة بارتفاع 6,5 في المئة عن مثيلاتها في عام 1436هـ، وبلغ معدلها 15216 جريمة لكل 100 ألف من السكان، لافتاً الانتباه إلى أن جرائم السطو تمثل 0,2 في المئة من جرائم الاعتداء على الأموال بارتفاع 37 في المئة عن مثيلاتها في عام 1436هـ، وبمعدل بلغ 0,34 جريمة لكل 100 ألف من السكان، أما جرائم السلب بلغت نسبتها 2,3بانخفاض 2,2 في المئة، وبمعدل بلغ 348 جريمة، وجرائم السرقة بالقوة مثلت 0,8 في المئة بارتفاع 34,8 في المئة عن عام 1436هـ، وبلغ معدلها 1,2 جريمة لكل 100 ألف من السكان، وجرائم سرقة المنازل تمثل 9,9 في المئة من جرائم الاعتداء على الأموال، إذ شهدت انخفاض في عام 1437هـ، وبلغت 2,9 من الـ10 في المئة مقارنة بعام 1436هـ، فيما بلغ معدلها 1513 جريمة لكل 100 ألف من السكان.

وأوضح أن جرائم السرقة من المحال تمثل 7,1 في المئة التي شهدت انخفاض بلغ 5,8 في المئة من جرائم الاعتداء على الأموال عام 1436هـ، بمعدل بلغ 10,84 جريمة، أما السرقة من المرافق بلغت 5,3 في المئة من جميع الجرائم بارتفاع 108.7 في المئة التي زادت أكثر من الضعف خلال عام 1437هـ بالمقارنة مع مثيلاتها في عام 1436هـ، وبلغ معدلها 8,01 جريمة لكل 100 ألف من السكان، وجرائم سرقة السيارات تمثل أكثر جرائم الاعتداء على الأموال، إذ بلغت 36,2 في المئة بارتفاع 13.8 في المئة عن مثيلاتها في عام 1436هـ، وبمعدل 55,13 جريمة لكل 100 ألف من السكان.

تطبيق «كلنا أمن» يستقبل 500 ألف بلاغ

>استقبل تطبيق «كلنا أمن» أكثر من 500 ألف بلاغ العام الماضي، كان منها 37.700بلاغ من المقيمين، وسط ارتفاع تسجيل المقيمين في الخدمة والذين بلغ عددهم 81 ألف مسجل في التطبيق الأمني الشهير.

وقال مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن منير الجبرين إن الإقبال على التطبيق قد زاد في الفترة الأخيرة، إذ بلغ فيه عدد المستخدمين السعوديين أكثر من 600 ألف مستخدم يستفيدون من الخدمات المقدمة لهذا التطبيق الذي اختصر كثيراً على الطرفين، في سرعة تنفيذ البلاغ. فيما قال الجبرين إنه سجل في العام الماضي تشكيل أكثر من 268 عصابة تقوم بالأعمال الإجرامية، أكثرها كان في الرياض، ثم مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وتنوعت أعدادها بين 6-9 أفراد، قاموا بجرائم قد تصل إلى 100 جريمة للعصابة الواحدة، ولا تقل عن 25 جريمة. وفي أمر ذي صلة، قال الجبرين إن المحال ألزمت بتركيب كاميرات للمراقبة، ولا يتم الترخيص أو التجديد لها إلا بوجود كاميرات المراقبة في أماكن مختلفة من المحال.

«العمل»: إنشاء إدارة الدعم والحماية لمتابعة المخالفات على العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24133331

الرياض - أبكر الشريف
كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أنها أنشأت إدارة الدعم والحماية لمتابعة الحالات التي تتم فيها المخالفات من أصحاب العمل على عمال الخدمة المنزلية، مؤكدة مغادرة 1628 عاملة منزلية من جنسيات مختلفة مركز إيواء العاملات (دار الضيافة) إلى بلدانهن خلال شهر ذي القعدة.
وأوضح المتحدث باسم «الوزارة» خالد أبا الخيل أن العاملات المنزليات تسلمن حقوقهن قبل مغادرة المملكة، مشيراً إلى أن الوزارة أوقفت خدماتها عن أصحاب العمل المخالفين حتى يتم الإيفاء بالمبالغ التي عليهم، وأنه ستتم متابعتهم بشكل مستمر، مفيداً بأن العمل يجري على تسهيل مغادرة العاملات المنزليات إلى بلدانهن بعد الانتهاء من إكمال جميع إجراءاتهن النظامية، وفق القرارات الصادرة من اللجان المختصة.
وبين أن مركز إيواء العاملات)دار الضيافة) يحوي كامل التجهيزات، إضافة إلى أنه يقدم خدمات الرعاية التي تحقق للنزيلات الإقامة الكريمة، إذ يستقبل المركز العاملات المنزليات المتغيبات من أصحاب العمل، أو من سفارات بلدانهن أو من مراكز الشرط، ويتم تقديم الرعاية التامة لهن إلى أن يتم الانتهاء من قضايا بعضهن مع أصحاب العمل، والعمل على إنهاء إجراءات سفرهن، مؤكداً أن الوزارة تحرص على اتخاذ الإجراءات التي تحمي هؤلاء العاملات وتمنحهن حقوقهن كاملة، ومن ثم ترحيلهن بشكل عاجل إلى بلدانهن.
وقال أبا الخيل: «إن الوزارة تؤكد على التزام أصحاب العمل بما ورد في لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، التي تحكم العلاقة بين صاحب العمل وعامل الخدمة المنزلية، والتي حددت حقوق ومسؤوليات كل طرف من طرفي العلاقة، وفي حال وجود خلاف يتقدم أحد الطرفين بدعوى على الطرف الثاني لدى لجان الفصل في خلافات عمال الخدمة المنزلية، والمنتشرة في جميع مناطق ومحافظات المملكة.«

«نزاهة» تشكو لـ"وزير التعليم" قطاعين عرقلا أعمالها

المصدر: جريدة الحياة الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24178936

طالبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) وزير التعليم السعودي الدكتور أحمد العيسى بتوجيه القطاعات التابعة للوزارة بالتعاون معها، وذلك بعد عرقلة قطاعين لأعمالها. وأشارت «الهيئة» في خطابها، الذي اشتكت فيه إلى وزير التعليم تعطيل أعمالها من إدارة تابعة للوزارة ومعهد للبحوث والدراسات، إلى الأوامر الملكية القاضية بالتعاون مع «الهيئة» بما يمكنها من أداء مهماتها. ووجهت «نزاهة» خطاباً رسمياً إلى وزير التعليم)حصلت «الحياة» على نسخة منه)، موقع من رئيس الهيئة الدكتور خالد المحيسن، تشكو فيه عدم تعاون بعض قطاعات التعليم والجامعات معها، وقالت

في نص الخطاب: «إشارة إلى الفقرة السابعة من المادة الثالثة من تنظيم الهيئة، التي تنص على مراجعة أساليب العمل وإجراءاته، في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بهدف تحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى فساد، والعمل على معالجتها، بما يضمن تحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ اختصاصاتها، وبمباشرة الهيئة لاختصاصاتها قامت بزيارة كل من: معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية في جامعة الملك سعود، والإدارة العامة لمعادلة الشهادات الجامعية بوزارة التعليم، وطلبت تزويدها بعدد من المستندات اللازمة لمباشرة اختصاصاها، إلا أن المسؤولين طلبوا خطاباً رسمياً حتى يمكن تزويد الهيئة بهذه المستندات.«

وأشارت «نزاهة» في خطابها لوزير التعليم إلى أنه سبق أن صدر أمر سامٍ يقضي بالالتزام بما تقضي به الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة المتضمنة تمكين منسوبي «الهيئة» من تأدية مهماتهم وتزويدهم بما يطلبونه من وثائق وأوراق أو نسخ منها، والمؤكد عليها بعدد من الأوامر الملكية القاضية بأن على جميع الجهات التعاون مع الهيئة بما يمكنها من أداء مهماتها.

ودعت «نزاهة» في خطابها وزير التعليم لتوجيه القطاعات التابعة للوزارة لعدم تعطيل أعمال منسوبيها، وتمكينهم من تأدية مهماتهم المكلفين بها، وتزويدهم بما يطلبونه من وثائق وأوراق، إضافة إلى إفادة الهيئة بما يتم اتخاذه من إجراءات في هذا الشأن.

وكان وزير التعليم، وجه في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي جميع الجامعات وقطاعات الوزارة وإدارات التعليم بالمناطق والمحافظات والملحقيات الثقافية إلى التعاون مع منسوبي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وفق الأنظمة والتعليمات والتواصل المباشر مع الهيئة وفروعها في نطاق مهماتها واختصاصاتها.

نظام جديد لحماية المبلغين عن الفساد من الإقصاء والفصل والانتقام

مجلس الشورى يستعد لمناقشته في الأسابيع المقبلة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541058

جابر المالكي

علمت «المدينة» أن مجلس الشورى يستعد خلال الأسابيع المقبلة لمناقشة مقترح بتشريع نظام يحمي المبلغين عن الفساد المالي والإداري.

ويأتي المقترح لتعزيز النزاهة وحماية المبلغين من الإقصاء والفصل والجمود الوظيفي والتعسف الإداري والانتقام في محيط عملهم من قبل منظماتهم أو رؤسائهم أو زملائهم.

وأكدت المصادر التي اطلعت على المقترح أنه سيسد ثغرة لا تتوافر في الأنظمة الحالية من حيث حماية المبلغين، وتعزيز نزاهتهم وزيادة مستوى تحمل المسؤولية والثقة بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد وبين الموظفين والمواطنين.

وقالت إن الهدف منه ضبط عملية البلاغات المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري وحماية نزاهة المبلغين من خلال إرساء القواعد النظامية لطرق وإجراءات البلاغات المقدمة إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وإلى حماية المبلغين عنه؛ ما يؤدي إلى تعزيز النزاهة وتحمل المسؤولية والإسهام في خفض مستوى الفساد، كما يستهدف تشجيع المبلغين على المبادرة والتفاعل مع الهيئة وكشف حالات الفساد بشقيه المالي والإداري، إضافة إلى إيضاح مسار البلاغات وآلية التبليغ ودور الجهات المعنية بمكافحة الفساد، وحماية المُبلّغين.

وأشارت المصادر إلى أن المقترح يسعى إلى تعزيز النزاهة فيما يتعلق بحماية المبلغين وعدم مضايقتهم في أماكن عملهم سواء عن طريق الإقصاء، أو الفصل، أو عدم الترقية، أو أي سلوك يندرج تحت التعسف الإداري، في حالة معرفة هويتهم من قبل رؤسائهم أو جهات عملهم.
كما يسعى المشروع إلى الحد من الشكاوى والبلاغات الكيدية، وزيادة ثقة المواطنين في أجهزة الدولة المتعددة، وتوافر أنظمة خاصة بحماية المبلغين عن الفساد يساعد في رفع مستوى درجة تقييم المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد وبالشفافية والنزاهة، إضافة إلى المساعدة في جلب مستثمرين أجانب من خلال إيجاد بيئة استثمارية منظمة وجاذبة تشجع المستثمر وتجعله يطمئن على أمواله.

6أهداف لـ«النظام المقترح«

حماية المبلغين عن الفساد من المضايقات والانتقام
الحد من الشكاوى والبلاغات الكيدية
زيادة ثقة المواطنين في أجهزة الدولة
رفع درجة التقييم لدى المنظمات الدولية للنزاهة
جلب مستثمرين أجانب عبر إيجاد بيئة جاذبة
إيجاد بيئة إدارية ذات ثقافة تنظيمية فاعلة

2100عقوبة تأديبية وكف يد بحق موظفين خلال عام

المصدر: جريدة المدينة الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541050

سعيدالزهراني - الطائف

سجلت وزارة الخدمة المدنية خلال العام المنصرم 2016 نحو 2100 عقوبة صدرت بحق موظفين في مختلف القطاعات الحكومية. واشتملت القرارات على 1497 عقوبة تأديبية، و603 كف يد عن العمل، وتقوم وزارة الخدمة المدنية بمتابعة حسن تطبيق أنظمة ولوائح وتعليمات الخدمة المدنية، والتأكد من ان القرارات الصادرة من الأجهزة الحكومية تتماشى مع الانظمة والقرارات المتعلقة بها.

برنامجان لنقل المرأة العاملة ودعم ضيافات الأطفال

المصدر: جريدة المدينة الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541044

بسام بادويلان - جدة

تعتزم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف «إطلاق برنامج دعم ضيافة أطفال المرأة العاملة (قرة)، وبرنامج نقل المرأة العاملة (وصول)، لتمكين المرأة السعودية ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل، ودعم

استقرارها الوظيفي. وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباالخيل، أن برنامج دعم ضيافة الأطفال (قرة) يهدف إلى زيادة نسبة النساء السعوديات العاملات في القطاع الخاص، ومساعدتهن على تحقيق التوازن بين مسؤولياتهن وواجباتهن الأسرية وطموحاتهن الوظيفية. وأضاف: «يهدف البرنامج إلى تذليل أحد التحديات الرئيسة التي تواجه المرأة العاملة وتعيق مشاركتها في سوق العمل، وهي ارتفاع تكلفة خدمة ضيافة الأطفال ومحدودية انتشار المراكز المتخصصة في ضيافة الأطفال دون سن الرابعة، كما يهدف البرنامج إلى تسهيل إمكانية الوصول للبيانات والمعلومات المتعلقة بمراكز ضيافات الأطفال، وذلك عن طريق البوابة الإلكترونية الخاصة بالبرنامج». وبين أبا الخيل أن «هدف «سوف يساهم بتغطية 80 % كحد أقصى من تكلفة ضيافة الطفل، بما لا يتجاوز 800 ريال شهريًا للطفل الواحد، وبحد أقصى طفلان لكل امرأة عاملة. وفيما يتعلق ببرنامج نقل المرأة العاملة (وصول)، وأن البرنامج يهدف إلى تحسين وتطوير بيئة نقل المرأة من وإلى مقر العمل، وذلك بالشراكة مع شركات توجيه المركبات من خلال التطبيقات الذكية المرخصة. . .

9شروط تمكن حاملي هوية زائر من البقاء كمقيم بالمملكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541040

سعد العنيني - جدة

حددت المديرية العامة للجوازات لأبناء الجالية اليمنية ممن يحملون هوية زائر 9 شروط لتحويل هويتهم الى «مقيم» وفقا للأنظمة المعمول بها بالمملكة، حيث يتم الحصول على هوية مقيم لكل من تنطبق عليه الشروط سواء التجاري (الشركات والمؤسسات) والمنزلي (الأفراد) بالطرق التالية:

حيث يعد وجود جواز سفر يمني وهوية زائر سارية المفعول مع المستفيد من أول الشروط المطلوبة ليتمكن بعدها من الدخول على منصة أجير التابع لوزارة العمل من قبل طالب الخدمة (صاحب العمل) واختيار الفئة «تجاري» إذا كان صاحب العمل «شركة أو مؤسسة» وتسجيل رقم هوية الزائر المراد الاستفادة من خدماته، وبعد الموافقة عليها من قبل وزارة العمل وفق أنظمتها المعمول بها، ثم الحصول على عقد وإشعار أهلية عمل للزائر اليمني، وسداد الرسوم المستحقة (1800) ريال، واستكمال إجراءات خدمة (إشعار أهلية عمل) للتعاقد بين الزائر اليمني وصاحب العمل (الأفراد، المؤسسات، الشركات) وفق الضوابط المعمول بها في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ليتم بعدها استكمال بقية الشروط من تقرير طبي آلي عبر المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية المعتمدة، مع أهمية وجود تأمين طبي للعمالة التابعة للشركات أو المؤسسات، مع ملاحظة أن يكون مقدم الطلب هو المستضيف، ليتم بعدها استكمال الخطوات بسداد رسوم الاستقدام المستحقة نظاماً (2000) ريال، إضافة إلى سداد رسوم إصدار هوية مقيم البالغة (650) ريالا للسنة الواحدة، ليتمكن بعدها من تنفيذ إصدار وطباعة الهوية من موقعي مقيم وأبشر وطلبها للتوصيل عبر خدمة واصل.

أما فيما يخص الأفراد فإنه لتحويل هوية الزائر إلى هوية مقيم يمكن للأفراد الدخول عبر موقع أجير، كما يمكن لهم الدخول مباشرة على موقع مساند للحصول على الخدمة والتي تعد محصورة على الذكور فقط دون التابعين والمرافقين والنساء للأفراد، حيث تنطبق الشروط ذاتها المعمول بها لفئة التجاري مع فئة الأفراد وتختلف فقط في أن رسوم إصدار هوية مقيم 600 ريال إذا كان صاحب العمل فردي. وكان مدير عام الجوازات اللواء سليمان بن عبدالعزيز اليحيى قد طالب من خلال حوار صحفي في صحيفة «المدينة» أجراه خلال شهر رمضان الماضي الإخوة أبناء الجالية اليمنية ممن تم منحهم هوية زائر ولديهم جواز سفر الاستفادة من هذه المكرمة الملكية والعمل على تحويلها إلى «هوية مقيم» وذلك باستكمالهم كل الشروط المتعلقة بنظام الجوازات والعمل الموجودة عبر «بوابة أجير».

"الحجري" في محاضرة: لا تليق السياقة بالمرأة فلديها ربع عقل.. وإذا مارست "التفحيط" الفتنة أشد

"الغذامي" رد عليه: لو خطط أعداء الإسلام فلن يكونوا أشد فتكًا من رجل يسيء فهم النصوص

المصدر: جريدة سبق الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م
https://sabq.org

عبدالحكيم شار -الرياض
أثار رئيس فرع الإفتاء بمنطقة عسير الدكتور سعد بن سعيد الحجري؛ جدلاً في "تويتر" بعد محاضرة له ناقش فيها مفاسد السماح بقيادة المرأة للسيارة، طالب فيها بعدم منحها رخصة القيادة، لكونها لا تملك إلا ربع عقل -على حد رأيه -ما دفع ناشطين بـ"تويتر" لتدشين وسم بعنوان #الحجري_النساء_بربع_عقل.
ورأى فيه الناقد الدكتور عبدالله الغذامي في تغريدة أنه: "لو خطط كل أعداء الإسلام من خطط، فلن يجدوا أشد فتكًا في ديننا من رجل يسيء توجيه النصوص ويحرفها ليوظف سوء فهمه للنصوص."
وردَّ الكاتب الدكتور تركي الحمد ساخرًا: "الله يستر على ألمانيا.. محكومة بمستشارة لديها ربع عقل فقط.. إلى متى يستمر هذا التجني على المرأة؟.
وأضاف: "مدام كوري والملكة إليزابيث الأولى واند يرا غاندي ومارغريت تاتشر وغادة المطيري والشميمري؛ كلهم بربع عقل؟.. أين عقلي."
وقال أحد المغردين: "هذا تحليل عقلي ناقص، والواقع يكذبه، وإحصاءات الحوادث في أمريكا تشير إلى عكس ما ذكر."
وكان الحجري قد حذر في محاضرته من مخاطر قيادة المرأة للسيارة، مستعرضًا فيها مجموعة من المفاسد، وقال: "الآن تحصل الخلوة للنساء بلا قيادة، متسائلاً" :فكيف إذا قادت؟ كانت الخلوة أشد، وخصوصًا أنَّ المرأة قد يضعف عندها الحياء ومراقَبة الرب، تأخذ السيارة وتواعد لها صاحبًا."
وأضاف" :المرأة لديها نقص في العقل، ما رأيكم لو أنَّ المرور اطلع بأن رجلًا ليس لديه إلا نصف عقل فهل يمنحه رخصة قيادة؟ متسائلاً: "فكيف تعطى المرأة رخصة وهي لا تملك إلا نصف عقل؟، وإذا خرجت إلى السوق سينقص عقلها زيادة نصف، فكم سيبقى من عقلها؟ ربع، فكيف يمنح المرور لمن لديه ربع عقل، إذن نطالب المرور بأن يتحرَّى؛ لأنها لا تليق بها السياقة وهي لا تملك إلا ربعًا."
وأضاف" :المرأة ناقصة دين وهذا ليس بيدها"، مشيرًا إلى أنها تصلي 115 صلاة في الشهر مقابل 150 صلاة للرجل". متسائلاً: من نقصت عندها 35 صلاة ألا يكون لديها نقص في التصرف؟! وألا تكون داعية للفتنة أشد."
وتساءل الحجري: "هل المرأة تفتن بقدمها؟ تفتن، طيب ما رأيكم إذا مارست التفحيط بقدمها، هذه فتنة أشد، والمرأة فتنة بكلامها، ما رأيكم إذا احتاجت لتعبئة وقود سيارتها أو إصلاحها عند الميكانيكي؟."
وأشار إلى أنَّ المرأة فتنة بعطرها وطيبها إذا ركبت سيارتها، وتساءل إذا لم تكن الفتنة من قيادة المرأة للسيارة فما هي الفتنة؟.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"الحجري" في محاضرة: لا تليق السياقة بالمرأة فلديها ربع عقل.. وإذا مارست "التفحيط" الفتنة أشد

اليوم .. قرار توطين "المولات" يدخل حيز التنفيذ في القصيم

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/09/21/article_1255151.html

عبدالحكيم شار -الرياض
الاقتصادية» من الرياض»
يطبق فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة القصيم اليوم، قرار توطين المراكز التجارية المغلقة "المولات" بنسبة 100 في المائة، بعد إطلاق برنامج التوطين والتنمية الاجتماعية الموجه بالمنطقة، بهدف زيادة مساهمة الكوادر الوطنية في سوق العمل، وتوطين الوظائف في القطاع الخاص، بما يوفر فرص العمل اللائقة لأبنائها وبناتها، وتماشيا مع "رؤية 2030"، ومستهدفات برنامج التحول الوطني 2020.
ويهدف إقرار توطين "المولات"، إلى إيجاد فرص عمل للسعوديين والسعوديات، لا سيما أن للأنشطة المتنوعة للمحال الواقعة في المولات والمراكز التجارية، الأثر الأبرز في تحقيق المردود المادي المناسب، والاستقرار الوظيفي.
وأوضح، أحمد بن علي المعارك، مدير العلاقات العامة والإعلام بفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمنطقة، أن إدارة التفتيش بفرع الوزارة ستبدأ بمخالفة المنشأة غير الملتزمة بقرار توطين المراكز التجارية المغلقة بالمنطقة، مشددا على ضرورة التزام أصحاب المنشآت بتطبيق القرار، مؤكدا أن القرار يوجب على أصحاب المنشآت الالتزام بشروط عمل المرأة عند تشغيلها، وكذلك الالتزام بقرارات تأنيث الأنشطة والمحال التي صدرت سلفا. وأكد المعارك، أن غرامة توظيف العمالة غير السعودية في المهن المقصورة على السعوديين هي 20 ألف ريال تتعدد بتعدد العمالة، مبينا أن الفرق التفتيشية قد عملت في الأشهر الماضية على تقديم النصح والإرشاد لأصحاب المنشآت أثناء الزيارات التفتيشية.
من جانبه، أوضح، تركي بن عبد الرحمن المانع، مدير عام فرع الوزارة بالقصيم، أن قرار توطين المراكز التجارية المغلقة يهدف إلى إيجاد فرص عمل للمواطنين والمواطنات الراغبين في العمل في المنطقة، مؤكدا أن القرار سيقدم حلولا جذرية للبطالة بالمنطقة وحلولا نوعية تعزز التوطين المنتج والمستدام.
إلى ذلك، تنظم ثماني جهات اليوم، بدعم مباشر من إمارة منطقة القصيم، وبالتعاون مع وزارات: العمل والتنمية الاجتماعية، والداخلية، والتجارة والاستثمار، والشؤون البلدية والقروية، زيارات ميدانية على المحال الواقعة في المراكز التجارية المغلقة، وذلك للتحقق من التوطين وامتثال القائمين على تلك المحال لمقتضيات القرار القاضي بإحلال الكوادر الوطنية بدلا من العمالة الوافدة.
وانطلاقا من دعم مسار توطين "المولات"، يشترك صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" إلى جانب بنك التنمية الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، في تقديم برامج دعم تمويلية وتدريبية، بما يضمن مشاركة أكبر قدر ممكن من القوى الوطنية البشرية في مثل هذا النوع من الأنشطة الحيوية والمهمة.

قطاعنا الصحي: شاهده من الداخل!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541000

سالم بن أحمد سحاب

في عدد الحياة (16 أغسطس) نُشر كلام مهم وخطير على لسان الدكتورة/ تغريد الغيث المدير العام لإستراتيجية الرعاية الصحية في المجلس الصحي السعودي.

تقول الدكتورة: (إن النظام في القطاع الصحي يسمح بتطوُّر الفساد وإضعاف أساليب تعزيز النزاهة)، مرجعة أسباب ذلك إلى ضعف الأنظمة والقوانين وغيابها أحيانا، مُحذِّرة من تأثير ذلك في رسم السياسات الصحية.

وأضافت أن الرشاوى في القطاع الصحي تأتي على أنواع منها: رشاوى مالية وعينية في مقابل العمولات والسياسات المتخذة لتسيير عمليات التعامل والسرقة من المنشآت الصحية أو سوء استخدامها، وسوء استخدام السلطة والمنصب والترويج غير الأخلاقي لبعض الأدوية، ودفع مبالغ أكبر من المستحقة لمقدمي الخدمات الصحية... إلى آخر قائمة الأدواء والعلل التي تنهش في جسد القطاع الصحي حسب رؤية المسؤولة والطبيبة تغريد.

ولو ألقينا بنصف كلامها في البحر -كما يقول المثل- باعتباره مبالغا فيه افتراضا، فإن النصف أو الثلث المتبقي خطير جدا. وبصراحة، فإن دلائل ومؤشرات هذه الظواهر موجودة، وإن كانت الإثباتات غائبة عن مثلي (وربما حاضرة لدى الدكتورة تغريد)، إلاّ أن الصورة الإجمالية للحالة الصحية غير جيدة، وساهم في تشكيلها تاريخ ليس بالقصير من الأحداث المتتالية المتواترة من سوء الخدمة وضبابية التعامل مع الأخطاء والشكاوى، كما الغلاء الفاحش في أثمان الدواء مقارنة بدول الجوار.

الفساد هو الصفة السحرية التي أكدتها الدكتورة، وهي صفة جامعة لمعظم أنواع الشرور التي يعاني منها المجتمع، سواء تمثلت في خدمة متدهورة في قطاع صحي أو علاج خاطئ لمريض في مستشفى أو شارع مليء بالثقوب والحفر، أو في خدمات مطار متهالك، أو حدوث سيل جارف بعد أمطار عادية متوسطة، أو في تنفيذ مشروعات رديئة بأرقام فلكية، أو في ظهور ثراء فاحش على موظف بائس بعد شهور قليلة من تولي منصب فاعل.

أعلم أن الكلام لن يُغيِّر شيئا كثيرا، وربما تغيرت أشياء، لكن علم العامة بها محدود جدا.

والأمل في الله عز وجل أن تنجلي هذه الغمة السوداء، وأن (تُقصقص) أجنحة هذا الوحش الكبير، حتى يغدو كسيحا ضعيفا يتلاشى عن الأنظار.

تغيير إيجابي ينتظر الدعم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1624411

يوسف القبلان

حينما أشاهد بعض الشباب السعوديين في المهرجانات والمعارض ومنها مهرجانات التمور -على سبيل المثال- يمارسون مهنة البيع أنجذب نحوهم وأشترى منهم وأجد في بعضهم شغفاً بالعمل ومهارات في البيع والحوار مع الناس بل إن بعضهم يجبرك على التوقف للاستمتاع بطريقتهم الجذابة المرحة العفوية النابعة من أعماق البيئة.

وحين أتحدث مع الزملاء والأصدقاء عن هذا الموضوع أجد من يشاركني الرأي بل يقول لي أحدهم إنه حين يقابل مواطناً يعمل في الميدان ويمارس مهنة كانت غير مقبولة اجتماعياً في السابق، فإنه يشعر برغبة في تقبيل رأسه. في سوق التمور وفي غيرها من مواقع العمل بدأنا نرى تغييراً إيجابياً لم يصل بعد إلى الطموحات المنشودة والمعدلات المرضية ولكنه خطوة بل خطوات على الطريق الصحيح. وبمناسبة الحديث عن التمور نتوقف عند النخلة التي يقول عنها الدكتور عبدالعزيز الخويطر -يرحمه الله- بأنها الشجرة التي لا يرمى منها شيء بل يستفاد من كل مكوناتها ومنتجاتها (كتاب وسم على أديم الزمن) هذه النخلة ومنتجاتها كانت في أيدي المواطنين بكل مراحلها وهي اليوم تشتاق إلى عودة المواطن الذي يعيش في نفس البيئة ويعرف تفاصيلها واحتياجاتها وأهميتها ويستطيع أن يستثمر منتجاتها ويحولها إلى مشاريع كبيرة تفتح فرصاً جديدة للعمل.

الحديث عن النخلة يفتح المجال للحديث عن ميادين العمل والمهن المختلفة التي تبحث عن المواطن ويبحث عنها بموقف إيجابي.

الرسالة التي نريد إيصالها اليوم أننا نلاحظ على أرض الواقع تغيراً إيجابياً في نظرة المواطن إلى بعض المهن حيث نقابل كثيراً من المواطنين يعملون في مهن لم تكن مقبولة في السابق وليس السبب الوحيد لهذا التغير هو الحاجة ولكن يضاف إليها ارتقاء درجة الوعي في المجتمع بشكل عام.

تلك مجرد بداية تحتاج إلى مزيد من الدعم والتشجيع والفرص الجديدة والحوافز الجاذبة ومن أهم هذه الحوافز حافز الثقة والتدريب والتطوير، والصبر الذي نمارسه مع العامل المقيم في حين أن بعض المؤسسات والشركات تستعجل في إصدار الحكم على المواطن ولا تعطيه فرصة كافية للتأقلم بل إن بعضها تستقبله بمشاعر وتوقعات سلبية لا يمكن بالتأكيد أن تقود إلى النجاح.

ونقول للمواطن إن عليه ألا ينتظر الوظيفة وأن يدخل عالم التجارة ويستعين بعد الله بالمواطنين للعمل والمشاركة ولو توجهنا نحو تجارة التجزئة فسوف نجد فرصاً بلا حدود. وما عالم النخلة إلا مثال واحد يمكن تطويره من خلال الجامعات والمعاهد المتخصصة من أجل إيجاد صناعات تحويلية لمنتج التمور.

التغيير الإيجابي الذي نشير إليه لا يمنع من طرح أسئلة عن مجالات عمل كثيرة تنخفض فيها نسبة المواطنين مثل الصيدليات، والمحلات التجارية، والمكاتب السياحية، ووكالات السيارات، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، والمكتبات، والمصانع، والفنادق والشقق الفندقية وغيرها.

وهناك مجالات كثيرة في القطاع الخاص يستطيع المواطن العمل فيها، وبعضها يجب أن تكون إلزامية مثل المناصب القيادية، والإدارات المسؤولة عن التوظيف، وأمن المعلومات. أما حكاية توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل فهي قضية كل المواسم، وهي مبرر جاهز لتبرير عدم توظيف المواطن في القطاع الخاص. مخرجات التعليم تتغير وسوف تتغير، ولكن شوارعنا التجارية -وكل شوارعنا تجارية- في كل المدن يعمل فيها وافدون لم يسألهم أحد عن توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل. السؤال المرتبط بهذا المجال هو: ما مدى الحاجة إلى الكم الهائل من المحلات والدكاكين في شوارعنا؟ فإذا كانت ضرورية فهي فرص عمل للمواطن وليس لغيره.

«الفيدرالية العربية" توثق انتهاكات قطر في حق عمالة مونديال 2022

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1624362

متابعة - الرياض الإلكتروني

وثقت الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان في تقرير رسمي انتهاكات حكومة الدوحة لحقوق الإنسان في قطر، من بينها انتهاكاتها بحق العمالة الوافدة العاملة في المنشآت الرياضية التي ستحتضن بطولة كأس العالم 2022 والتي راح ضحيها مئات الوفيات بين العمالة، وتواصلت المنظمة مع الاتحاد الدولي لكرة القادم «الفيفا» لتسليم الأخيرة نسخة من التقرير.

وقال المنسق العام للفيدرالية العربية لحقوق الإنسان سرحان الطاهر سعدي، في مؤتمراً صحفياً عالمي عقدته الفيدرالية في نادي الصحافي السويسري في جنيف (اليوم) الأربعاء، إن التقرير – الذي يعد الأول من نوعه - يوثق انتهاكات قطر لحقوق الإنسان موثقة بالأدلة خاصة فيما يتعلق بتمويلها للإرهاب، مطالباً وسائل الإعلام العالمية بضرورة الاهتمام بالانتهاكات القطرية والتي كان أخرها تجريد نظام الدوحة مئات القطريين من جنسياتهم وطردهم من البلاد،

البطولة ستسيء لسمعة «الفيفا«

بدورها، أفادت عضو الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان السيدة سورا سلام، خلال المؤتمر، أن الفيدرالية لديها الصلاحيات والقدرة على العمل لجعل الاتحاد الدولي «الفيفا» يخلص العالم من العار الذي سيخلفه استضافة الدوحة للحدث الرياضي العالمي، محذرة من أن الإصرار على السماح بإقامة بطولة كأس العالم في قطر سوف «يسيء» إلى سمعة «الفيفا» في ظل التقارير العديدة التي تتحدث عن انتهاكات قطر لحقوق الإنسان وشبهات الفساد و«الرشوة» لاستضافة البطولة الرياضية العالمية.

وأشارت سورا إلى أنه بحسب تقارير مؤسسات دولية وإعلامية مرموقة فإنه في حال استمرار أوضاع العمال الحالية في قطر، فإن نحو 7 آلاف عامل قد يموتون حتى 2022 في المشروعات الرياضية التي يجري تنفيذها لإقامة فعاليات كأس العالم.

»توثيق» الانتهاكات القطرية

إلى ذلك، اعتمد تقرير الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان الذي جاء في 67 صفحة، وحمل عنوان «قطر 2022: كأس العالم أو عار العالم»، على 131 مصدراً وثق الانتهاكات القطرية، وتأثيرها على سمعة الاتحاد الدولي لكرة القدم »فيفا» في حال المضيء بمشروع إقامة المونديال في قطر.

وخلص التقرير إلى ثلاثة نتائج رئيسية تعزز القلق المتزايد من هذا المشروع والإجابة على أسئلة مهمة، تشمل: هل يمكن أن يكون كأس العالم 2022 في قطر خاليا من انتهاكات حقوق الإنسان والعمال؟، وهل سيكون الحدث خاليا من التطرف والإرهاب؟ وكيف يمكن أن يكون الحدث نظيفا من شبهة الفساد والرشوة؟.

وطبقاً للتقرير، فإن النتائج تشير إلى أنه في ظل انتهاكات قطر للقوانين الدولية وممارساتها المنتهكة لحقوق الإنسان عبر الاعتداء على حقوق العمال، فإنه من الضروري إعادة الحق في استضافة البطولة للمنافسة.

أحداث إرهابية متوقعة

ويشير التقرير إلى أن مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين ومصر لقطر تؤكد زعزعة أنشطة الدوحة الإرهابية للاستقرار في المنطقة وتأثيرها على الأمن الإنساني في المنطقة والعالم، وتكشف النتائج أنه رغم بعض الإجراءات القانونية والإدارية التي طبقتها قطر أخيرا، إلى أنه لم يحدث أي تحسن في ظروف معيشة وعمل العمال في قطر.

ونوه التقرير إلى أن هناك كم هائل من الأدلة تشير لدعم قطر الصارخ للإخوان المسلمين والأعمال الجنائية المتمثلة في مساندة وتمويل الإرهاب، ما يشكل انتهاكا وخرقا للقوانين الدولية التي صدقت عليها قطر، وعبرت الفيدرالية العربية، التي هي مظلة لقرابة 40 منظمة وجمعية ومؤسسة حقوقية عربية، عن إيمانها بأن القانون الدولي يمكن أن يضطلع بدور حاسم في الرد على الإرهاب التي ترعاه الدوحة.

وحذر التقرير من أن دعم قطر وتمويلها المعلن للأنشطة الإرهابية سيكون له توابع تؤثر على حدث كأس العالم الذي تنظمه «فيفا»، حيث أن هناك احتمالا أن تشن جماعات إرهابية هجمات خلال الحدث، ما يضر بهؤلاء الذين سوف يشاركون فيه، وشدد التقرير على أنه حال واصل «فيفا» السماح لقطر باستضافة كأس العالم ورفض الدخول في عملية إعادة التنافس على الاستضافة، فإن بطولات الفيفا سوف تكون ملطخة بثلاثة قسمات هي: الفساد والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان والعمال.

استضافة «غير نزيهة«

وشكك التقرير في نزاهة عملية فوز قطر باستضافة الحدث العالمي برمتها، لافتاً إلى أنه بعد ثمانية أعوام من إعلان فوز قطر باستضافة كأس العالم 2022إلا أنه لا يزال من غير الواضح ما هي الخطوات التي اتخذها «فيفا» بحق انتهاكات حقوق العمال، وتمويل الإرهاب ومزاعم الرشوة والفساد واحتقار قطر الكامل لقيم حقوق الإنسان.

وقالت الفيدرالية في تقريرها، إن الفساد يقوض المؤسسات الديمقراطية، ويبطئ التنمية الاقتصادية ويسهم في زعزعة استقرار الحكومات والاستقرار الاقتصادي، ما يضر بدوره بالأمن الإنساني والأفراد الذين يعيشون في قطر.

أوقفوا «منابر» التطرف

وأوصى تقرير الفيدرالية العربية لحقوق الإنسان، حكومة قطر بضرورة وقف دعم وتمويل الإرهاب والأنشطة التي تقوض استقرار المنطقة، ووقف سياسة توفير ملاذات آمنة لزعماء الإرهاب وعدم توفير منابر لترويج أيدولوجياتهم المتطرفة، وتلبية مطالب دول المقاطعة الـ 13 من أجل تصحيح أوضاع العلاقات الدبلوماسية المقطوعة.

ودعا التقرير في توصياته، حكومة قطر بأهمية الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات المبرمة المتصلة بمكافحة الفساد وتطبيق قوانين مواجهة الرشوة، وتطبيق إصلاحات في قوانينها المحلية بحيث تتضمن بشكل واضح ومحدد (تجرم (ارتكاب أفعال الرشوة أو الفساد ومحاسبة الأفراد الذين يقترفون هذه الأفعال.

كما أوصى التقرير الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» أن يبذل أقصى ما بوسعه للابتعاد من أي شيء يرتبط بالإرهاب الذي ترعاه الدول، إضافة إلى أن استضافة قطر لكأس العالم سيوفر للدوحة زيادة في الأرباح والاستثمارات وتدفق الأموال، الأمر الذي يزيد من دعم النشاط الإرهابي.

وطالب التقرير المجتمع الدولي، بضرورة ممارسة الضغوط على الفيفا لتجريد قطر من استضافة كأس العالم 2022 بسبب الأدلة الملموسة على ضلوعها في الرشوة والفساد خلال عملية المنافسة للفوز بالاستضافة، واستغلالها للعمال المشاركين في بناء مشروعات كأس العالم وبسبب الدلائل الواضحة على تأييدها وتمويلها لأنشطة إرهابية.

مآساة قبيلة الغفران

وأعلن عدد من أبناء قبيلة الغفران القطرية خلال المؤتمر الصحفي، أن عدد من المشروعات الرياضية التي تنفذها قطر الآن تقام على أراض مغتصبة من أبناء القبيلة، موجهين نداء للمجتمع الدولي والرياضيين المشاركين في البطولة بقولهم: سوف تمارسون هوياتهم المفضلة على أرض أناس مظلومين انتهكت حقوقهم الإنسانية.

وقال محمد بن عمرة الغفراني المري إنهم جاءوا إلى الأمم المتحدة سعيا إلى الدعم لاستعادة الحقوق المسلوبة، مضيفاً أن السلطات القطرية لا تزال تواصل إجراءاتها التعسفية وشملت إسقاط الجنسية عن الشيخ طالب بن لاهوم بن شريم المري شيخ شمل قبيلة آل مرة و55 آخرين من أفراد عائلته وأبناء وبناء آخرين من قبيلة آل مرة وصادرة أصولهم وطردت العديد منهم من وظائفهم وهذه الممارسات هي استمرار للظلم.

المفوض السامي لحقوق الإنسان: على مجلس الأمن فرض عقوبات على ميانمار

قال إنها استغلت عنف بعض المتطرفين ذريعة لطرد جماعي لمسلمي الروهنغيا

المصدر: جريدة سبق الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م
https://sabq.org

دعا المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، زيد بن رعد الحسين، مجلس الأمن الدولي إلى فرض عقوبات على ميانمار، ردًّا على أعمال العنف التي يمارسها الجيش والميليشيات البوذية المتطرفة بحق مسلمي الروهنغيا في إقليم أراكان.

وقال "الحسين"، في تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، اليوم الأربعاء، إن "العنف الذي لجأ إليه بعض المتطرفين من الروهنغيا استخدم ذريعة لطرد جماعي لأبناء الطائفة."

وفي وقت سابق من سبتمبر الجاري، استنكر الحسين "العمليات الوحشية ضد الروهنغيا."

وقال، أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إن "العنف والظلم الذي يواجهه مسلمو الروهنغيا في أراكان، غربي ميانمار، أشبه ما يكون بالتطهير العرقي."

وأمس الثلاثاء، قالت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في ميانمار، إن مسلمي الروهنغيا "يتعرضون لأعمال وحشية كبيرة"، داعية السلطات لـ"منح البعثة الأممية حق الوصول غير المشروط إلى الإقليم."

ومنذ 25 أغسطس الماضي، يرتكب جيش ميانمار إبادة جماعية بحق المسلمين الروهنغيا في إقليم أراكان، أسفرت عن مقتل وإصابة الآلاف من المدنيين، حسب ناشطين أراكانيين.

ومنذ التاريخ المذكور، عبَرَ نحو 421 ألفًا من مسلمي الإقليم الواقع غربي ميانمار، إلى بنغلاديش، وفق آخر بيانات أممية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/24176618

المصدر: جريدة المدينة الخميس 1 محرم 1439هـ - 21 سبتمبر 2017م

http://www.al-madina.com/article/540997